ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

مهارات التعليم المهني للعمال في سوق العمل العراقي

د. سلام جبار شهاب

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

مهارات التعليم المهني للعمال في سوق العمل العراقي
سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، التعليم والمجتمع

د. سلام جبار شهاب/ باحث في الشؤون الاقتصادية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. الملخص التنفيذي

- يرجع انخفاض الطلب على التعليم المهني والالتحاق به إلى التصورات السلبية المرتبطة بالعمل المهني، وتدني المكانة الاجتماعية للمهن التقنية مقارنة بالمهن الأكاديمية. كما شجعت السياسات الحكومية والإدارة الاقتصادية (الاقتصاد السياسي) على تآكل قاعدة الهرم التعليمي المهني، كما أن الامتيازات التعليمية مهدت إلى تراجع الأدوار الاقتصادية التنموية الحاسمة لهذا القطاع الحيوي.
- غياب الإطار المؤسسي لضمان جودة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني، وتقادم المناهج والمواد التدريبية، وقلة فرص التدريب والتأهيل للمعلمين والمدربين، والحاجة إلى تطوير المدارس ومراكز التدريب، ساهم في ضعف كفاءة التعليم والتدريب المهني والتقني وانخفاض جودته، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب الدراسي بين الطلاب.
- الإنفاق الحكومي المرتفع لم يُسهم في خلق فرص عمل للمهنيين والحرفيين، وإنما زاد من فرص التخلي عنهم بفعل إغراق السوق بالاستيرادات.
- مؤسسات التعليم المهني والتقني غير قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل العراقي واحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ويعود ذلك إلى غياب العلاقة بين أصحاب الأعمال ومؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، وعدم وجود نظام معلومات شامل لسوق العمل يرشد صانعي القرار والطلاب والخريجين.
- تحتاج وزارة التربية ووزارة العمل، وحتى وزارة التعليم العالي، إلى تصميم وتنفيذ تخصصات إضافية استجابةً لاحتياجات سوق العمل، ويتم ذلك من خلال الدراسات الميدانية والتحليلات المعمقة القادرة على رصد توجهات سوق العمل والطلب على العمالة المتدربة.
- لتلبية الطلب المتزايد المتوقع على التعليم والتدريب المهني والتقني، تبرز الحاجة إلى تعزيز الإدارة المركزية المعنية بإعادة بناء وصيانة وإعادة تأهيل مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، ومعالجة

أوجه القصور، بما في ذلك ما يتعلق بمواقع هذه المؤسسات.

- إنشاء إطار مؤسسي وتشريعي للمؤهلات التقنية والمهنية وفقاً للبيئة العراقية والمتطلبات الوطنية للسوق، كإطار معياري ومرجعي يغطي التعليم والتدريب المهني والتقني، ويتيح الاعتراف بالمؤهلات الموجودة داخل البلاد.
- إنشاء صندوق تدريب يسمح لأصحاب العمل بالمساهمة بنسبة مئوية من الأنشطة الحكومية المختلفة لتلبية الاحتياجات المباشرة للمتعلمين بشكل مستدام، كما يُفضل أن يكون تمويل مراكز التدريب وإنشاؤها وتوزيعها من قبل السلطات الحكومية المركزية.

II. مقدمة

غالباً ما نستمع إلى الحديث عن المهنيين في سوق العمل، والأدوار التي يلعبونها في نهضة الإنتاج المحلي ونمو السوق والقضاء على البطالة. وفي هرم التنمية، فإن المهنيين يلعبون دوراً حاسماً في تنفيذ الخطط وتحويل ما هو مرسوم إلى أمرٍ واقع. وعندما يتعلق الأمر بإيجاد وظيفة وتشجيع الكفاءات الناشئة على التفوق في مساراتهم المهنية الجديدة، فإن ضمان امتلاك العاملين للمهارات اللازمة للوظيفة يلعب دوراً أساسياً؛ فالعاملون الذين يفتقرون إلى المهارات اللازمة سيجدون أنفسهم سريعاً يواجهون صعوبات في وظائفهم الجديدة، وقد يبدأون بفقدان الثقة بالنفس وعدم اليقين بشأن ما يجب عليهم فعله. كما ستشعر الشركات التي توظفهم بالإحباط لخسارتها المال والوقت نتيجة توظيفهم، وستجد نفسها تدرب موظفين يفتقرون إلى الحذاقة والمعرفة العملية اللازمة للقيام بما تم توظيفهم لأجله.

ومن هذا المنطلق، نجد من الضروري أن نبحث في مسارات التعليم المهني في العراق، وهل يُعد استجابةً للطلب على الوظائف فيه، وهل يلعب دوراً في تحويل خطط التنمية الوطنية والرؤى الاقتصادية إلى واقعٍ تنفيذي تنموي ملموس. وفي هذه الأثناء، وعند الحديث عن التعليم المهني، فإنّه ذلك النوع من التعليم الذي يستهدف قاعدة الهرم التنموي، الهرمَ المسؤول عن تحويل الخطط التي تُرسم في أعلى الهرم إلى واقعٍ تنفيذي.

ومن هذا المنطلق، سيتم استعراض كيف يؤثر الهرم التعليمي والأدوار الاقتصادية، إلى جانب السياسات الاقتصادية المتبعة، في الطلب على فئة العاملين المتدرّبين مهنياً وعلى الأدوار المرسومة لهم، خصوصاً إذا علمنا أن فئة ليست بالقليلة من المجتمع العراقي تقع ضمن فئة الهبة الديموغرافية الكبيرة، وهم الشباب.

III. نظرة في الأدوار التنموية للاقتصاد العراقي والطلب على العمالة المتدربة

يتلقى الاقتصاد العراقي تدفّقاً شبه نامٍ بطريقة مستقرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تشير بعض المصادر إلى أنها تتراوح بين 50 – 100 مليار دولار، ويتوقّع أن تستمر هذه التدفقات على نفس الوتيرة الحالية. لكن ما يُؤخذ بنظر الاعتبار أن هذه الاستثمارات تتركز في معظمها في قطاع النفط أو قطاع الطاقة بالمجمل.

هذا النوع من الاستثمارات في الغالب لا يشجّع على توسيع قاعدة الطلب على المهارات التعليمية المتنوعة، خصوصاً وأن الاقتصاد العراقي يتّسم بكونه اقتصاداً غير متنوع، وغير نظامي تكثر فيه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية (بالتحديد في القطاع الخاص). كما أنه يُعد اقتصاداً غير مؤتمت، أي يصعب في المحصّلة معرفة مسارات الوظائف والطلب عليها بصورة دقيقة. كما تؤثر الطبيعة الأحادية للاقتصاد على توسيع قاعدة النمو في القطاعات المتنوعة والطلب على العمالة، فالاقتصاد العراقي غير متنوع بشكلٍ كافٍ لا يمكنه في المحصّلة أن يخلق فرصاً أفضل للعمالة المهنية المتدرّبة، ولا يحفّز على إنشاء مراكز متخصصة تعمل على رفد السوق بالطلب على هذه العمالة.

في الواقع، إن نسبة النمو الكبيرة في السكان، وخصوصاً بين الشباب، لم يقابلها تطوّر في مستويات التعليم والتدريب، ويُعزى ذلك إلى الأدوار غير التكاملية التي يُفترض أن تقوم بها الكيانات المؤسسية الحكومية، ومنها وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والوزارات الأخرى المساندة. ولذلك تُشير التقارير الدولية إلى أن ظروف العمل في العراق أقل ملاءمة من الدول المجاورة، وخصوصاً في القطاع الخاص. ويمكن أن يُعزى هذا إلى الأدوار المهيمنة للاقتصاد السياسي في العراق، المتبنّي لنظرية الرعاية أو التوزيع بدلاً من الإنتاجية.

وهذه النظرة، في المحصّلة، ساهمت بطريقة أو بأخرى في تردّي رأس المال البشري في العراق، وسحق الطبقة المهنية التي أصبحت تسعى للبحث عن أدوارٍ أعلى في الهيكل التنموي، بسبب الطبيعة التنظيمية التي همّشت طبقة المهنيين.

تلعب الحكومة الدور الأساسي في الاقتصاد مقارنة بالقطاع الخاص، وتسيطر الحكومة على قطاع التعدين. كما أن العديد من البرامج التدريبية الحالية قد صُممت لحقبة قديمة، إلا أنه لا يوجد أي دليل على تطوير برامج جديدة يتم تخصيص الموارد المالية لها.

مع ارتفاع معدل النمو السكاني وتقليص حجم الخدمة المدنية، فلن يتمكّن القطاع العام من استيعاب أكثر من مليون نسمة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل كل عام. والقطاع الخاص في العراق غير متطور نسبياً وغير رسمي في المقام الأول، ومن دون إمكانية أن يخلق مزايا وحماية أو مدفوعات عادلة للعمال، فلن يُنظر إليه على أنه خيار جاذب بالنسبة للعاملين.

أيضاً، من العيوب التي تنتاب النظام التعليمي في العراق هو التركيز على التحصيل الدراسي والوظائف الإدارية أعلى بكثير من المسارات التعليمية التقنية أو المهنية والتدريب الحرفي. كما يتم تشجيع الشباب بشكل كبير على التعليم في المستويات التعليمية العليا بسبب القناعة بأن الوظائف تكون متاحة أكثر كلما ارتفعت المستويات التعليمية، وأن الالتحاق بسوق العمل يكون أسهل وأيسر بغض النظر عن اهتماماتهم أو توفر الوظائف.

IV. مسار التعليم المهني في العراق

مسار التعليم المهني متاح في نظام التعليم العام للمتعلمين في السنوات من 10 – 12. في الواقع، هذا هو المسار الافتراضي للمتعلمين الذين لا يصلون إلى مستويات جيدة في التعليم. وفي جميع أنحاء البلاد، تخدم أكثر من 400 مدرسة مهنية حوالي 60,000 متعلم. يتوفر أكثر من 30 تخصصاً، لكن يتم تقديم عدد أقل من التخصصات في المحافظات الشمالية.

يوجد في العراق 38 مركز تدريب مهني يقدم خدماته لنحو 16,000 متعلم كل عام، وفي كردستان العراق يوجد سبعة مراكز تقدم خدماتها لنحو 1,500 طالب. يتم تقديم أكثر من 40 تخصصاً، وغالبية هذه المراكز تضم أعداداً صغيرة من المتعلمين[1]. الدورات الأكثر شعبية هي الابتكار في مجال الأعمال في العراق، مثل الخياطة، والحاسبات، واللغة الإنكليزية.

وتلعب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الدور الأكبر في توفير التدريب للأشخاص المسجلين كعاطلين عن العمل. وهذا يعني أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لم تُعد لتوفير التدريب على التطوير المهني لعمال المشاريع ضمن برامجها، وإنما تقدم برامج تدريب منخفضة المستوى وقصيرة المدى، ولا تؤدي إلى منح أي مؤهل معترف به على المستوى الوطني.

وقد نفذت بعض المدارس المهنية برامج تجريبية للتدريب على الإنتاج، حيث يتم تمكين المتعلمين من تقديم سلع وخدمات لعملاء حقيقيين. لكن مراكز وزارة العمل والشؤون الاجتماعية غير مسموح لها بتنفيذ أي نشاط يهدف إلى خلق إيرادات مالية، مثل بيع الطعام المعلب والمطبوخ بواسطة المتعلمين من أجل استرداد تكلفة المكونات. وهذا القيد مرتبط بقيود جانب الميزانية، كما أن مراكز التدريب المهنية غير قادرة عموماً على تقديم الدورات التدريبية التي تحتاج إلى الكثير من الموارد.

وهناك أربع جامعات تقنية في العراق، يبلغ مجموعها 81 معهداً وكلية، تقبل ما يقارب 42,000 طالب جديد كل عام. الدخول إلى التعليم التقني المموّل بالكامل على مستوى الجامعات التطبيقية هو أمر تنافسي، أي على أساس الدرجات. بدلاً من ذلك، يتوفر التعليم العالي للمتعلمين القادرين على دفع الرسوم في النظام الموازي. وتقدم بعض الوزارات الأخرى تدريبها المتخصص في التعليم والتدريب التقني والمهني، بما في ذلك مجالس السياحة (مراكز السياحة والضيافة)، ووزارة الزراعة مثل مراكز الإرشاد الزراعي، ووزارة الاتصالات، ووزارة النقل.

1- تحليل سوق العمل وتحليل المهارات، اليوسنكو، أيلول 2019.

وبشكل عام، لا توجد علاقات مؤسسية بين الجهات المقدمة للتدريب وأصحاب العمل. على الرغم من أن التعليم العام والتعليم العالي يشملان تدريباً صيفياً للمتعلمين للحصول على بعض الخبرة العملية، إلا أنه في الممارسة العملية يكون هذا في كثير من الأحيان ضعيف التنفيذ، وغير خاضع للإشراف أو الرقابة، ولا يجده أصحاب العمل مفيداً. كما أنه لا توجد منهجية متابعة منهجية للخريجين، أي دراسات تتبّع على أي مستوى من مستويات التعليم والتدريب التقني والمهني، لتوفير معلومات حول ما إذا كان الخريجون يحصلون على وظائف، ومدى تلبية معرفتهم ومهاراتهم لاحتياجات وتوقعات أصحاب العمل.[2] وهذا يعني أن الجهات المقدمة للتدريب بشكل عام تقدم برامج تدريبية دون أي دليل فعلي على أن ما يقومون بتدريسه يؤدي أو يساعد في التوظيف، ودون أي أساس لتقييم ما إذا كانت البرامج تخدم الغرض المقصود، من حيث تزويد الشباب بالمعارف والمهارات اللازمة للعمل. ولا يتم تنظيم جمع البيانات من الجهات المقدمة للتعليم والتدريب التقني والمهني، إذ يبدو أن البيانات المقدمة من هذه الجهات لمشروع تحليل المهارات تعتمد على الجهود الفردية، باستخدام برامج اعتيادية للحصول على معلومات جزئية غالباً ما تكون متناقضة أو غير دقيقة.

وتعد الطاقة الاستيعابية للتعليم المهني في مرحلة التعليم الإعدادي ضئيلة بسبب قلة العرض والطلب، حيث بلغ معدل الالتحاق الإجمالي 2% في العام الدراسي 2018/2019. وشهد العام الدراسي 2020/2021 زيادة في الطلب، مما رفع معدل الالتحاق الإجمالي إلى ما يقرب من 7% نتيجة لتغييرات في السياسات تسمح لطلاب المدارس بدخول الجامعات بعد الصف الدراسي المهني. وقد يبدو هذا تطوراً إيجابياً، إلا أنه يطرح تحديات قصيرة ومتوسطة المدى فيما يتعلق بقدرة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني (في المرحلتين الإعدادية وما بعد الثانوية) على استيعاب هذه الزيادة المفاجئة في الالتحاق، من حيث أعضاء هيئة التدريس والبنية التحتية.[3]

2- المصدر السابق،

3- National Education Strategy for Iraq 2022- 2031, World Bank, https://documents1.worldbank.org/curated/en/099091824091030738/pdf/P171165-cfac2b5e-6448-4093-a5a5-2591a8024209.pdf

٧. العقبات الهيكلية امام الطلب على التعليم المهني

إن القطاعات الاقتصادية في العراق تعتمد على بعضها البعض، وما يؤثر على قطاع واحد يمكن أن يكون له تأثير على القطاعات الأخرى. على سبيل المثال، يؤدي العجز في قطاع النقل والتخزين إلى التأثير على الإنتاجية في القطاع الزراعي، وأيضاً على تجارة التجزئة والتصنيع. كما تؤثر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتردية أو الضعيفة على جميع القطاعات التي تعنى بتسجيل منشآت الأعمال والمشروعات، ويمتد هذا التأثير إلى أنشطة تسويق المنتجات وخدماتها، إلى جانب استخدام التكنولوجيا الرقمية في إدارة المخزون، وانتظام سلاسل الإمداد، وإصدار وتحويل الحسابات، وإصدار الفواتير واستلام المدفوعات.

على أي حال، تؤثر المشاكل الهيكلية الآتية، والتي تعد شائعة في العراق، على أنشطة التعليم المهني من حيث الطلب عليه وإبداء قدر أعلى من الاهتمام، ويمكن توضيحها بالآتي:[4]

شكل (1) الهيكل الاقتصادي المؤثر في الطلب على التعليم المهني

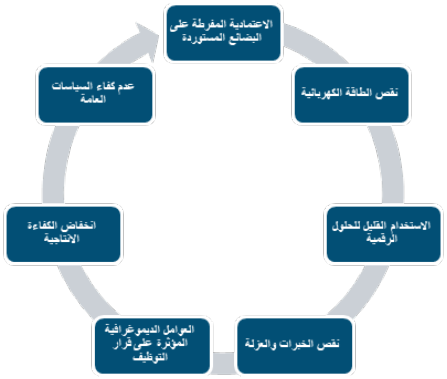

المصدر: من إعداد الكاتب اعتماداً على تحليل سوق العمل وتحليل المهارات، اليونسكو، أيلول 2019

4- يمكن النظر في المراجع الاتية: National Education Strategy for Iraq 2022- 2031, World Bank, https://documents1.worldbank.org/curated/en/099091824091030738/pdf/P171165-cfac2b5e-6448-4093-a5a5-2591a8024209.pdf
وكذلك تحليل سوق العمل وتحليل المهارات، اليونسكو، أيلول 2019.

الاعتماد على البضائع المستوردة: يستورد العراق معظم احتياجاته الأساسية، ويُعد السوق العراقي من بين أكبر الأسواق التي تستقبل المنتجات المصنعة الرديئة من العالم. كما أن أنشطة التصدير ضعيفة، ومعظمها تتركز على صادرات الوقود الخام، وتتهيمن في السوق الوطني السلع المستوردة الرخيصة على السلع المتجهة محلياً، مما يؤثر على قطاع الإنتاج المحلي.

ويلاحظ أن معظم القطاعات الاقتصادية في العراق تعتمد على المنتجات والبضائع المستوردة، والتي يتم استيرادها معتمدين على خدمات النقل والتخزين أكثر من الاعتماد على السلع المنتَجة وبيعها في نفس الأسواق. وقد حفّزت هذه الممارسات قطاع تجارة الجملة والتجزئة لتحقيق المزيد من الأرباح بواسطة السلع المستوردة الرخيصة، لكن ذلك كان على حساب الأنشطة الزراعية وأنشطة التصنيع، التي أوقفت أرباب العمل عن منافسة تلك المنتجات، وأغلقت العديد من المشاريع التصنيعية والإنتاجية، وسرّحت أعداداً كبيرة من العاملين المهرة وغير المهرة.

كما تشكّل أحجام التجارة الخارجية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وهذه النسبة تتأثر بالنفقات الحكومية، بمعنى أن ارتفاع النفقات الحكومية يؤدي إلى ارتفاع أحجام الاستيرادات، مما يضعف الفرصة البديلة في إيجاد فرص عمل إضافية. على سبيل المثال، شكّلت الاستيرادات 29.8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2023، لترتفع النسبة إلى 37.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024.[5]

5- Trading Economics, Iraq's import as part of GDP percentage, https://tradingeconom-ics.com /iraq/imports-of-goods-and-services-percent-of-gdp-wb-data.html.

شكل (2) استيرادات البضائع والخدمات للسنوات 2020-2024 (مليون دولار)

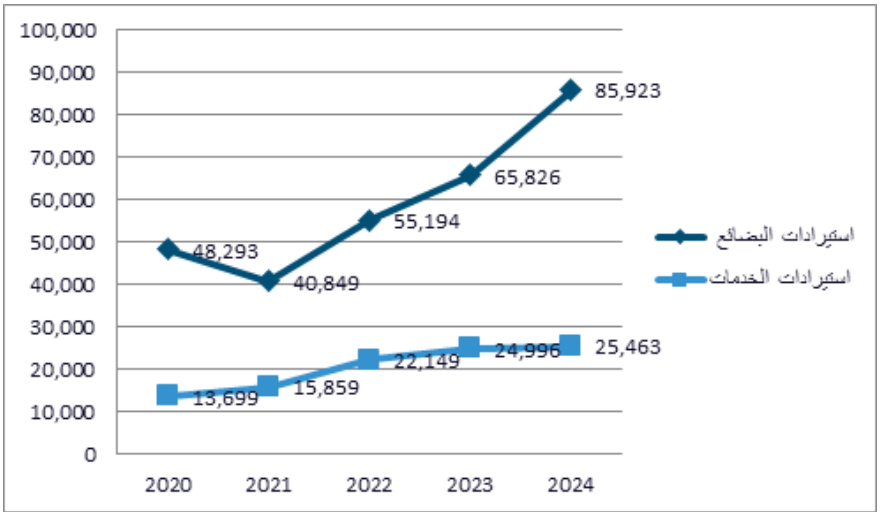

Souce: LLOYDS Bank, Foreign trade figures of Iraq, https://www.lloyds-banktrade.com/en/market-potential/iraq/trade-profile

نقص الكهرباء: زاد إجمالي إنتاج الكهرباء في العراق خلال العقد الماضي، لكنه لا يواكب النمو السكاني والتحضر والحاجة إلى حلول كهربائية. ويزيد الطلب على الكهرباء في العراق عن المعروض، لذلك يتأثر جميع الأفراد والأعمال بسبب انقطاع التيار الكهربائي. ويحتل العراق المرتبة 133 عالمياً في مقياس الحصول على الكهرباء. وعادةً ما تستخدم المشروعات المولدات لمحاولة التعامل مع هذا الوضع، لكن وقود المولدات باهظ الثمن، كما أن المولدات تسبب التلوث.

الاستخدام القليل للحلول الرقمية: عدد قليل من المشروعات والأفراد لديهم حسابات مصرفية، ويعمل الاقتصاد في الغالب على المدفوعات النقدية. كما أن نظام الحفظ والأرشيف يعتمد على الأسلوب اليدوي، وتفتقد المشروعات إلى سجلات منتظمة للتعاملات، ولذلك غالباً ما تكون الشفافية مفقودة في تلك المشروعات، مع محدودية القدرة على المساءلة. عموماً، هناك مستوى منخفض

من الإلمام بالأنظمة والخدمات الرقمية التي تؤثر على جميع القطاعات. وغالباً ما تكون المشروعات محرومة من توفر نظام حماية المعاملات، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتسويق عبر الإنترنت، والتتبع، والمبيعات، والخدمات، وبرامج الجرد والمحاسبة.

تأثير العزلة: كشفت الأبحاث التي أُجريت عن آثار سنوات عديدة من العزلة على الأعمال التجارية في العراق، فمعظم العراقيين لم تتح لهم الفرصة للتعرف على الأعمال وإدارتها والممارسات المعتمدة في العالم، ولم يتعرضوا إلى الثقافات التي تسهم في رفع الوعي المعرفي بالأعمال. وكثير من الناس ليسوا على اتصال بوتيرة التغيير السريع في العالم الرقمي، أو بالوعي بإدارة المشروعات ومراكز التدريب المستجيبة للطلب على العمالة. ولم يدرك الشباب أهمية المهارات والمعرفة التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها ضرورية لنجاح المشروعات في العالم.

قرارات التوظيف التي تتأثر بالعوامل الديموغرافية: من بين الاعتبارات الحاكمة في قرارات التوظيف، وبفعل العوامل المشار إليها، غالباً ما يتخذ أصحاب العمل قرار التوظيف بناءً على العوامل الديموغرافية، من حيث الجنس، والجنسية، والعلاقات الاجتماعية الخاصة بالمتقدم، وسلوك المقابلة. ونادراً ما تُستخدم المؤهلات كمعيار لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتوظيف، وهذا يعني أنه يتم اختيار العمال دائماً لأسباب أخرى غير خبراتهم ومهاراتهم ومعارفهم.

انخفاض الكفاءة الإنتاجية: يعتقد أرباب العمل أن أحد أسباب عدم الكفاءة المزمنة وانخفاض الإنتاجية هو عدم وجود عمالة ماهرة وسوء أخلاقيات العمل. وقد تكون ممارسات التوظيف الضعيفة والممارسات السيئة لأداء الإدارة عاملاً مساهماً. كما أن القيم الاجتماعية ونظام القبول على أساس المرحلة للتعليم والتدريب ما بعد الثانوي، وبدل المعيشة والمزايا الأخرى المتاحة لطلاب الجامعة، تشجع الشباب على التدريب للمهن ذات المستويات المرتفعة التي تمكنهم من استيفاء شروط الالتحاق بها، بدلاً من المهنة التي تناسبهم من حيث أهليتهم أو المهنة التي عليها طلب في سوق العمل. هذا الاتجاه يعني أن بعض الشباب قد لا يكون لديهم مصلحة حقيقية في المجال الذي هم مؤهلون له، وهذا يمكن أن يسهم في سوء أخلاقيات العمل.

السياسة والسياسة العامة: يشتكي أصحاب العمل في جميع القطاعات من أن السياسات والأنظمة الحكومية تعيق جهودهم بدلاً من توفير بيئة مؤاتية يمكن للقطاع الخاص أن ينمو فيها، بينما يتمتع القطاع العام بالحماية أيضاً. يلوم أصحاب العمل الحكومة على التدخل الشديد في بعض النواحي، وعدم وجود الضوابط والتوازنات اللازمة في حالات أخرى. كما يشكو ممثلو القطاعات من الرشوة والفساد الذي يؤثر على جميع جوانب ممارسة الأعمال التجارية. وتُظهر الممارسات العدائية في القطاع الخاص تأثيراً سلبياً على المشروعات.

VI. المهن المطلوبة في أكثر من قطاع

هناك عدد من المهن التي تمثل العشر الأوائل في الوظائف التي شملتها دراسة ميدانية قامت بها اليونسكو. ووجدت الدراسة أن هرم التوظيف النموذجي يشمل العديد من العمال الماهرين وشبه الماهرين لكل عامل مؤهل بشكل عالٍ. ومع ذلك، في العراق كان التوظيف على أساس أفضل 10 مهن في المشروعات التي لا تزال تعمل موجوداً في معظم القطاعات، مع وجود عدد أكبر من المهن الإدارية في أفضل 10 مهن مما كان متوقعاً، وعدد أقل من مهن العمال الماهرين أو شبه الماهرين. ميزة بعض المهن أنها تمتلك مهارات ومعارف قابلة للتحويل بين القطاعات، والشباب الذين لديهم مجموعات من المهارات التي يمكن تطبيقها في أكثر من قطاع لديهم مجموعة واسعة من الخيارات للتوظيف.

جدول (1) المهن المطلوبة في أكثر من قطاع

		تجارة الجملة	النقل	التصنيع	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الضيافة	البناء	الزراعة
المدراء والاختصاصيون	مدراء المبيعات والتسويق	√	√	√		√		
	مدراء التوريد والتوزيع والمدراء ذوي الصلة	√	√					
	مدراء خدمات الأعمال ومدراء الإدارة	√	√					
	مدراء خدمة المشروعات	√	√	√				
	المحاسبون	√		√				
الفنيون	فنيو الهندسة الميكانيكية	√		√			√	
	فنيو الهندسة الالكترونية	√			√			
	فنيو الهندسة الكهربائية				√		√	
الحرفيون الماهرون	الطباخون			√		√		
	المحاسبون ومديرو الحسابات	√	√					
العمال شبه الماهرين والماهرين	الصيرفيون وقاطعو الوصولات	√				√		
	عمال نقل البضائع		√	√				
	حراس الامن		√	√		√		
	سائقو المركبات الثقيلة والشاحنات		√				√	
	عمال نقل التربة وسائقي المركبات ذات الصلة			√			√	
	عمال التنظيف	√				√		
	عمال تنظيف المركبات	√	√					
	عمال التعبئة اليدوية			√				√

المصدر: تحليل سوق العمل وتحليل المهارات، اليونسكو، أيلول 2019.

يسهم غياب إطار مؤسسي لضمان جودة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني، وعدم تطبيق إطار المؤهلات التقنية والمهنية، وتقادم المناهج والمواد التدريبية، وقلة فرص التدريب والتأهيل للمعلمين والمدربين، والحاجة إلى تطوير المدارس ومراكز التدريب، في ضعف كفاءة التعليم والتدريب المهني والتقني وانخفاض جودته، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب الدراسي بين الطلاب .كما أن مؤسسات التعليم المهني والتقني غير قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل العراقي واحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ويعود ذلك إلى غياب العلاقة بين أصحاب الأعمال ومؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، وعدم وجود نظام معلومات شامل لسوق العمل يُرشد صانعي القرار والطلاب والخريجين. إضافة إلى ذلك، يحد غياب التنسيق، وعدم كفاية القدرات المؤسسية لضمان الجودة، ومحدودية التمويل، والاعتماد شبه الكامل على المخصصات الحكومية، من قدرة الوزارات على إدارة إصلاح نظام التعليم والتدريب المهني والتقني والإشراف عليه بفاعلية.[6]

VII. الركائز الأساسية لتطوير التعليم والتدريب المهني

إن نقص فرص العمل وما يترتب عليه من يأس بشأن المستقبل قد يغذي الاضطرابات في العراق، وأن توسيع نطاق التعليم المهني في المرحلة الإعدادية لاستيعاب عدد أكبر بكثير من الطلاب الذين يمكنهم دخول سوق العمل أو الالتحاق بالتعليم التقني العالي في مؤسسات التعليم العالي، مع مراعاة احتياجات الاقتصاد الوطني، يكون من بين أبرز الاعتبارات الأساسية، إلى جانب توفير بديل جذاب للتخصصات الأكاديمية، مما يتيح للطلاب إما دخول سوق العمل فور إتمام تدريبهم أو مواصلة دراستهم في الجامعات التقنية والأكاديمية. ويتطلب هذا التنسيق مع الوزارات والمؤسسات التي تقدم تدريباً مهنياً غير رسمي لتقديم عروض تدريبية مستمرة للمنقطعين عن الدراسة والخريجين والباحثين عن عمل والعاملين في الخدمة، وذلك لتعزيز فرصهم في العمل.

6- National Education Strategy for Iraq 2022- 2031, World Bank, op cit

وسيكون من بين الركائز الأساسية لتطوير التعليم والتدريب المهني ما يلي:

الوصول العادل إلى التعليم والتدريب المهني والتقني: تتكون الركيزة الأولى من برنامجين ذوي أولوية يُسهمان في تحقيق النتيجة المرجوة بناءً على نظرية التغيير، وهي: إذا تم توفير التوجيه والإرشاد المهني للطلاب بناءً على احتياجات سوق العمل، وإذا ازداد وعي المجتمعات بفوائد التعليم والتدريب المهني والتقني، وإذا أتيحت للطلاب والشباب غير الملتحقين بالمدارس، والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلاب المعرضين لخطر التسرب، إمكانية الوصول إلى مسارات مرنة تسهل دخول سوق العمل، فإن ذلك يؤدي إلى فرص عمل أفضل، فيزداد الطلب على برامج التعليم والتدريب المهني والتقني والالتحاق بها من خلال الترويج لعروض التعليم والتدريب المهني والتقني والنهوض بها، وفرص العمل الناتجة عنها، مما يجعلها أحد أفضل الخيارات للشباب.

ومن العوائق الرئيسية أمام الارتقاء بالتعليم والتدريب المهني والتقني، الطلب الحذر على التدريب المهني والعروض التدريبية، مما يعكس ويعزز نقص الاهتمام بالمهن القائمة على المهارات المهنية والتقنية. وهذا يتطلب تدخلاً يهدف إلى زيادة الوعي بأهمية التعليم والتدريب المهني والتقني بين المجتمعات. ومما لا شك فيه أن توفير برامج تعليم وتدريب مهني وتقني عالية الجودة وذات صلة سيكون عاملاً أساسياً في تغيير تصورات المجتمع.

ولتحقيق هذه الغاية، تهدف الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني في العراق للسنوات 2022-2031 إلى إنشاء مراكز للتطوير المهني وتقديم خدمات التوجيه والإرشاد في جميع مراحل مسار تعلم الطلاب، مع تحديد عروض التعليم والتدريب المهني والتقني والمسارات المهنية الناتجة عنه. وتهدف البرامج المدرة للدخل، مثل برامج القروض الصغيرة لخريجي المدارس التطوعية والزملاء الفنيين والجامعات، إلى تقليل المخاطر وتحفيز رواد الأعمال الشباب على العمل لحسابهم الخاص.

مسارات مرنة: ولزيادة الطلب على التعليم والتدريب المهني والتقني، ستحتاج المسارات التعليمية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني إلى التوسع

والمرونة، ويشمل ذلك تحسين عملية النقل بين المؤسسات، مما يسمح للطلاب بالتنقل بسهولة ويسر بين مختلف قطاعات التدريب لتعزيز مهاراتهم ومؤهلاتهم. كما سيعزز تحسين الاعتراف بمؤهلات الخريجين من فرص التنقل على الصعيدين الوطني والدولي. وستحتاج وزارة التربية إلى تصميم وتنفيذ تخصصات إضافية استجابةً لاحتياجات سوق العمل، لجذب النساء والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والشباب الذين تركوا الدراسة لأسباب مختلفة.

البنية التحتية: لتلبية الطلب المتزايد المتوقع على التعليم والتدريب المهني والتقني، فتبرز الحاجة إلى تعزيز الإدارة المركزية المعنية بإعادة بناء وصيانة وإعادة تأهيل مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني ومعالجة أوجه القصور بما في ذلك ما يتعلق بموقع هذه المؤسسات.

تشريعات وإجراءات وأنظمة تعمل على تطوير الجودة: إنشاء إطار مؤسسي وتشريعي للمؤهلات التقنية والمهنية وفقاً للبيئة العراقية والمتطلبات الوطنية للسوق، كإطار معياري ومرجعي يغطي التعليم والتدريب المهني والتقني والمهني، ويتيح الاعتراف بالمؤهلات الموجودة داخل البلاد. يعمل هذا الإطار على تطوير جميع المؤهلات الجديدة المنظمة، ويعد أداةً لمقارنة المؤهلات الدولية ومواءمتها مع ضمان الجودة.

البنية التحتية: يتطلب تحسين إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني أدواراً ومسؤوليات واضحة. وتهدف الركيزة الثانية إلى تحديث أوصاف الوظائف الحالية للموظفين في المناصب الرئيسية، وتحديد الثغرات الموجودة في المهارات والمهام، مما سيساعد بدوره في تحديد الاحتياجات التدريبية المحددة.

الكفاءة الخارجية: إذا تم تحسين جودة مواد التدريس والتعلم والمناهج الدراسية وأساليب التقييم والبحث العلمي الذي يسهم في تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني، وإذا تمكن المدربون والعاملون في مجال التعليم من اكتساب مهارات أفضل وكفاءات متطورة تتوافق مع معايير الجودة، وإذا تم تعزيز الروابط بين برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وسوق العمل من خلال ربط مخرجاتها باحتياجات السوق، فإن جودة برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وأهميتها

ستتحسن، مما سيؤدي إلى تحسين نتائج التعليم وزيادة قابلية التوظيف لخريجي التعليم والتدريب المهني والتقني.

خلق الروابط مع سوق العمل: هناك حاجة إلى جهود كبيرة لتعزيز هذه العلاقة لضمان مواءمة مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني مع احتياجات سوق العمل، مما يسمح بانتقال سلس من المدرسة أو التدريب إلى العمل. ويتطلب ذلك تحديث المعايير المهنية ووصف الوظائف بشكل جماعي مع القطاع الخاص وأصحاب الأعمال من خلال مجالس المهارات القطاعية، مع مراعاة التصنيفات العراقية والعربية والدولية.

الحوكمة والإدارة والمالية: إذا تم تعزيز الإطار المؤسسي لتقديم برامج التعليم والتدريب المهني والتقني عالية الجودة، وإذا تم تعزيز قدرات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، بما في ذلك إدارة المعلومات، وإذا تم تحسين الإدارة المالية بما يسمح بتخصيص الأموال في الوقت المناسب ووفق الاحتياجات، استناداً إلى خطط استراتيجية وتشغيلية مع محفظة تمويل متنوعة، فسيتم تحسين أطر الحوكمة والتمويل والإدارة.

التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي: التنسيق والتعاون بين الوزارات المعنية بتوفير التعليم والتدريب المهني والتقني شرط أساسي لنجاح أجندة العراق الطموحة لتحويل التعليم والتدريب المهني والتقني إلى محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتوظيف في العراق، وبالتالي المساهمة في التماسك الاجتماعي .ومن خلال الإنشاء المشترك لمرصد معلومات سوق العمل، ستتمكن الوزارات وشركاء القطاع الخاص من تحديد وتحليل اتجاهات السوق وتحدياته، في الوقت الذي يشهد فيه قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني العراقي وسوق العمل تحولاً عميقاً في هياكله وآلياته وعلاقاته.

الإدارة المالية: يقع مصدر التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني ضمن الميزانية الاستثمارية والتشغيلية المركزية للدولة العراقية، إذ إن مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني ليست تابعة لسلطات المحافظات، ويمكن لبعض المؤسسات تمويل بعض برامجها ذاتياً من خلال الأنشطة الإنتاجية.

يشمل ذلك إنشاء صندوق تدريب يسمح لأصحاب العمل بالمساهمة بنسبة مئوية من فاتورة رواتبهم لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، لتلبية الاحتياجات المباشرة لهؤلاء أصحاب العمل بشكل مستدام. ويؤمل أن يؤدي وجود استراتيجية واضحة لتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني إلى توليد تمويل خارجي، من خلال تعزيز نوايا الحكومة العراقية واستعدادها لتعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني.

الخاتمة

يواجه سوق العمل العراقي تحديات كبيرة تشمل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وعدم التوافق بين التعليم واحتياجات سوق العمل، والاعتماد المفرط على التوظيف في القطاع العام. ولا يزال اقتصاد العراق غير متنوع، كما أن التوسع في النفقات لا يوسع من فرص الحصول على وظائف جديدة في القطاع المهني، مما يحرم العديد من الشباب من المهارات اللازمة للمنافسة في سوق العمل الحديثة. في الوقت نفسه، تشهد أسواق العمل العالمية تغيرات سريعة بسبب التقدم التكنولوجي والأتمتة وظهور صناعات جديدة.

ويتمتع التدريب المهني بإمكانية لعب دور حاسم في الإنعاش الاقتصادي وتطوير سوق العمل، ومع ذلك، فإن مواجهة تحدياته الحالية تتطلب استراتيجية شاملة، وإصلاحات، ومشاركة القطاع الخاص، وتحسين فرص الوعي بأهميته.

VIII. المصادر

- تحليل سوق العمل وتحليل المهارات، اليونسكو، أيلول 2019.

- LLOYDS Bank, Foreign trade figures of Iraq, https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/iraq/trade-profile

- National Education Strategy for Iraq 2022- 2031, World Bank, https://documents1.worldbank.org/curated/en/099091824091030738/pdf/P171165-cfac2b5e-6448-4093-a5a5-2591a8024209.pdf

- The Future of Work in Iraq: How Vocational Training Can Prepare Youth for Emerging Industries, Iraq Youth Model United Nations, https://iymun.net/the-future-of-work-in-iraq-how-vocational-training-can-prepare-youth-for-emerging-industries/

- Trading Economics, Iraq's import as part of GDP percentage, https://tradingeconomics.com/iraq/imports-of-goods-and-services-percent-of-gdp-wb-data.html

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org